MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

جذور الصراع على سورية

بين حزب البعث والإخوان المسلمين؟

إعداد: أحمد الرمح

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا.

الملخص التنفيذي:

رغم أن حزب البعث تمكن منذ استلامه السلطة في آذار/مارس ١٩٦٣ من أن يخضع ويبعد جميع الخصوم السياسيين من طريقه، عبر الاحتواء السياسي كما في تجربة الجبهة الوطنية التقدمية، أو عبر الاعتقال والملاحقة والسجون كما فعل بمعارضيه الذين رفضوا الانضمام إلى هذه الجبهة، إلا أن صراعه من الإخوان المسلمين، اتخذ شكلاً يكاد يشبه صراع وجود، إذ انتقل وبالتدريج من مستواه السياسي في خمسينات وستينات وسبعينات القرن الماضي إلى مستواه الصفري في ثمانيات القرن الماضي وما بعدها.

هذا الصراع، عدا عن كونه صراعاً صفرياً، فقد أرخى بظله على كامل الخريطة السياسية السورية، بحيث غيّر معادلتها كلياً، ليس على صعيد طبيعة السلطة والمعارضة فحسب، بل أيضاً على صعيد المجتمع السوري والتنمية السياسية السورية التي تراجعت وتدمرت بفعل هذا الصراع، الأمر الذي يجعل من دراسة هذا الصراع لمعرفة جذوره وأسبابه أمراً مشروعاً؛ وله مسبّباته المعرفية التي سيتركز عليها بحثنا هذا، للإضاءة على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للصراعات القائمة وكيفية تجليها، خاصة أن تجليات هذا الصراع عادت وظهرت مرة أخرى في الانتفاضة السورية، ورغم أنّ هذا الصراع لم يكن صراعاً مباشراً بين الإخوان والنظام كما في ثمانينات القرن الماضي، إلا أنه في جزء كبير منه كان نتاج له.

هذا كله نتناوله من خلال المحاور التالية:

- **الصرع بين البعث والإخوان كان ومازال صفرياً**
- **جذور هذا الصراع وأسبابه**
- **الجذور الإيديولوجية المتعارضة التي شكلت ولادة البعث والإخوان!**
- **الصراع على المجتمع وطبقاته بين الإخوان والبعث**
- **الموقف من الدولة ما بين الإخوان والبعث**
- **المعارك الدستورية بين الطرفين تاريخياً**
- **الفرق بين صراع ١٩٥٠ وصراع ١٩٧٠ حول الدستور؟**
- **الصراعات الأخرى بين الطرفين بعد وصول البعث إلى السلطة**
- **الخاتمة**

الصرع بين الطرفين كان ومازال صفرياً

إن المتأمل في التاريخ السياسي السوري الحديث، وتحديداً تاريخ الأحزاب السياسية خلال نصف القرن الأخير من تاريخ سورية، سينتبه دون شك إلى مسألة ترخي بظلها على امتداد هذا التاريخ، وهي مسألة تبرز بشكل أكبر وأوضح وأكثر حدة من كافة المسائل الأخرى الظاهرة أو المضمرة في هذا التاريخ، ونعني بالمسألة تلك، هي مسألة الصراع المفتوح بين نظام البعث وحركة الإخوان المسلمين في سوريا.

تمكن حزب البعث منذ استلامه السلطة في آذار/مارس ١٩٦٣ من أن يخضع ويبعد جميع الخصوم السياسيين من طريقه، سواء عبر الاحتواء السياسي كما في تجربة الجبهة الوطنية التقدمية التي ضمت عدداً من الأحزاب التي كانت مهيمنة على الساحة السياسية السورية آنذاك، أو عبر الاعتقال والملاحقة والسجون كما فعل بمعارضيه الذين رفضوا الانضمام إلى هذه الجبهة، إلا أن صراعه من الإخوان المسلمين، اتخذ شكلاً يكاد يشبه صراع وجود، إذ انتقل وبالتدريج من مستواه السياسي في خمسينات وستينات وسبعينات القرن الماضي إلى مستواه الصفري في ثمانينات القرن الماضي وما بعدها، دون أن يتخذ هذا الصراع شكله مع أحزاب أخرى منافسة، مثل الحزب الشيوعي السوري العريق الوجود في سورية أو الحزب القومي السوري أو حتى التيار الناصري الذي كان له حضور كاسح في سورية بفعل الامتداد الجماهيري الكبير لجمال عبد الناصر، وهي أحزاب من المفترض أنها منافسة قوية للبعث على السلطة أيضاً.

هذا الصراع، عدا عن كونه صراعاً صفرياً، فإنه أرخى بظله على كامل الخريطة السياسية السورية، بحيث غيّر معادلتها كلياً، ليس على صعيد طبيعة السلطة والمعارضة فحسب، بل أيضاً على صعيد المجتمع السوري والتنمية السياسية السورية التي تراجعت وتدمرت بفعل هذا الصراع الذي دمر معه إنجازات وتراكمات أكثر من نصف قرن من التراكم المعرفي السوري، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وأيضا الممارسة السياسية، الأمر الذي يجعل من دراسة هذا الصراع لمعرفة جذوره وأسبابه أمرا مشروعا؛ وله مسبّباته المعرفية التي سيتركز عليها بحثنا هذا، للإضاءة على تاريخ سورية من وجهة نادراً ما انتبه لها الباحثون، ونعني بها الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للصراعات القائمة وكيفية تجلياتها، خاصة أن تجليات هذا الصراع عادت وظهرت مرة أخرى في العشرية الأخيرة (٢٠١١-٢٠٢١)، ورغم أنّ هذا الصراع لم يكن صراعًا مباشراً بين الإخوان والنظام كما في ثمانيات القرن الماضي، إلا أنه في جزء كبير منه كان نتاج ما تركه الإخوان في سورية.

الأمر الذي يحتم علينا ضرورة معرفة جذور هذا الصراع وأسبابه:

الجذور الإيديولوجية المتعارضة التي شكلت ولادة البعث والإخوان!

لا بد من العودة إلى الجذور الأولى والبيئات الأساسية التي خرج منها كلا الحزبين، الإخوان والبعث، لمعرفة الأسس المكوّنة لكل منهما. ومن ثم مقارنة بنيتيهما لمعرفة أوجه التشابه فالاختلاف. فعلى صعيد التيار الإخواني في سورية، بات من المعروف والمدروس كثيراً أن الإخوان المسلمين في سورية هم ورثة ما بات يعرف بمرحلة الجمعيات الخيرية والإسلامية التي ولدت في مرحلة الإصلاحات العثمانية، حين بدأت تتشكل الجمعيات الدينية التي ظاهرها خيري ديني وباطنها سياسي لمواجهة سياسة الإصلاحات العثمانية الهادفة إلى سحب البساط من أيدي رجال الدين والعلماء الإسلاميين بكل ما يعني ذلك من مصالح متعلقة بالمدارس الدينية لصالح المدارس الحديثة التي تعطي الأولوية لعلوم الدنيا على علوم الدين، وهو الأمر الذي زادت وتيرته بعد إدخال المصلحين العثمانيين عام ١٨٦٩ قانوناً تعليمياً لإدخال نظام موحد: الابتدائية والمتوسطة والبكالوريا والعليا، الأمر الذي شكل ناقوس خطر لأصحاب المصالح الدينية الذين بدأوا بالتحرك لحماية مصالحهم وما يرونه تهديداً للإسلام خاصة بعد تأسيس مدرسة بروتستانتية بريطانية لتعليم البنات في دمشق، ما دفع والي دمشق «مدحت باشا» لإقناع بعض علماء دمشق لتأسيس جمعية «المقاصد الإسلامية» ليتوالى بعدها تأسيس الجمعيات التي استمرت خلال الانتداب الفرنسي، والتي ولد من تجمّع بعضها جماعة الإخوان المسلمين في أربعينات القرن الماضي.

صحيح أن مؤسسي الإخوان الأوائل وخاصة مصطفى السباعي قد تأثروا بتجربة الإخوان المصرية؛ وحاولوا نقلها إلى سورية، إلا أن الفضاء العام الذي ولدت ونمت فيه هذه الحركة يعود بجذوره إلى هذه الجمعيات، مشكلة بذلك تيار الدفاع عن القديم ضد الجديد الوافد الذي رأت فيه «هجوم على الإسلام»، إضافة إلى أنها في الحقيقة كانت أيضا تدافع عن مصالحها الاقتصادية التي باتت مهددة من قبل هذا التيار الحداثي الزاحف. ولهذا حديث أخر سنعود له لاحقاً.

على الضفة الأخرى من مسألة الإصلاحات العثمانية، ولدت تيارات وجمعيات أخرى آمنت بالإصلاحات العثمانية وسعت لها أولاً، ثم انشقت عنها لاحقاً لتشكل التيار القومي الحداثي المطالب بالاستقلال عن العثمانيين، وقد كان هؤلاء من أبناء الملاك والإقطاعيين وبعضهم يعود بجذوره إلى التيار الديني التقليدي، إلا أنه انحرف عنه جزئياً ليشكل التيار القومي العروبي دون أن يتخلّى عن إسلاميته ودينه، إذ وجد أن الأولوية للقومية وليس الدين، وطالب بالتخلص من الإرث الثقيل للإمبراطورية العثمانية والعمل على تبني قيم الحداثة والمؤسسات والتعليم المدني، ومن ثم تطور هذا التيار لتولد منه لاحقاً تيارات وأحزاب، شكلت ما بات يعرف بالتيارات القومية والليبرالية واليسارية في سورية، وإلى هذه ينتمي حزب البعث الذي ولد على يد ميشيل عفلق وصلاح البيطار وزكي الأرسوزي.

إن تأمل جذور ولادة كل من البعث والإخوان في سورية، تبين لنا أنهما ولدا كضدين متعارضين في الجوهر لا على مستوى السياسة فحسب كما هو حال الصراع مع الأحزاب الأخرى، لأن أحدهما يمثل الجديد وقيم العصر الحديث والثاني يمثل الحفاظ على القديم والتشبث به ومعاندة الإصلاح، وهذا

كان أول وربما أقوى مسبّب ومولد للصراع اللاحق بين الإخوان والبعث، خاصة أنّ منه تولدت مسائل كثيرة سندرسها تباعاً.

الصراع على المجتمع وطبقاته بين الإخوان والبعث

كان للإخوان محيط واسع يشكل بيئة اجتماعية قابلة بهم ومساعدة لعملهم، حتى لو لم تكن موالية لهم بالمعنى الحزبي والسياسي، ولهذا وجد الإخوان موالين كثر بين الأعيان والتجار والطبقات الوسطى في المدن، في حين أنه كان على البعث أن يناضل من الصفر تقريباً لكسب المناصرين وأبنائهم.

دراسة وتأمل التطور التاريخي للحزبين وخريطة انتشارهما في المجتمع السوري، ستبين لنا مدى تمكن الإخوان من إيجاد قواعد لهم في المدن، بخاصة في حلب وحماة، في حين تمكن البعث من كسب مناصرين له بين أوساط الأقليات المتخوفة من المد الإسلامي وفي الريف الذين خاطب أهداف البعث طموحاتهم في شعارات التأميم والإصلاح الزراعي وتوزيع الممتلكات، وهي الأمور التي كان للإخوان فيها موقفاً وسطياً مقابل جذرية البعث، الأمر الذي عنى في نهاية المطاف أن كلاً من الحزبين شكل بالنسبة للآخر الخصم والعائق الذي يمنع تمدده إلى الشرائح الأخرى من المجتمع السوري، الأمر الذي ولّد صراعاً سياسياً في الظاهر، لكنه في العمق صراع طبقي لا يخلو من توشحات طائفية ستظهر لاحقاً بعد تطور الصراع من مضمر إلى معلن.

الموقف من الدولة ما بين الإخوان والبعث

رغم أن الإخوان المسلمين قدموا أنفسهم دائما كتيار مؤمن بالديمقراطية والحداثة، خاصة خلال ما يعرف بالمرحلة الليبرالية السورية بعد رحيل الانتداب الفرنسي، حيث سمحت لهم الديمقراطية بالوصول إلى البرلمان السوري، وبخاصة في المرحلة التي كان فيها مصطفى السباعي مراقباً عاماً للإخوان، إلا أن بنيتهم العميقة بقيت كما هي في موقفها من الحداثة والوقوف ضد التغيير، وهو ما تجلى دوماً في المعارك المفصلية المتعلقة بالدستور السوري، حيث كانت نظرتهم إلى الدولة هي نظرة ما قبل حداثية على الدوام تعكس بنية تفكيرهم القائمة على الغلبة العددية الطائفية في جوهرها، وليس على المواطنة، وسنستعرض هنا عدداً من المعارك والسجالات التي جرت حول هذا الشأن.

ولكن أولاً علينا أن نسجل أن البعث، رغم انتمائه إلى عائلة الحداثة على مستوى النص الفكري والجذر التاريخي كما شهدنا أعلاه، إلا أنه أيضاً لم يكن في نظرته للدولة وفياً لمبادئه وقيمه، بل كانت نظرته هو الآخر إلى الدولة، كما بينت التجربة، تمثل النظرة إياها الخاصة بالإخوان إنما من موقع مغاير، فالإخوان يريدون أن تكون الدولة «دولتهم هم» وكذا الأمر فيما يخص البعث الذين احتكروا الدولة، وأفرغوا المؤسسات من معناها محوّلين إياها إلى مجرد أداة في خدمة بقائهم في السلطة.

وفي العودة إلى المعارك التي عرفت بمعارك الدستور السوري، التي بينت طريقة نظر كل من الإخوان والبعث إلى السلطة، سنستعرض الآن عدداً من المعارك التي جرت في هذا السياق وبشكل سريع.

المعارك الدستورية تاريخياً

في دستور ١٩٥٠ مررت اللجنة الدستورية التي كان لنواب الإخوان ومنهم السباعي دوراً بارزاً فيها، مادة تقول بأن دين الدولة هو الإسلام وهو الأمر الذي أثار احتجاج الطوائف والأحزاب الأخرى والكتل البرلمانية، ما أجبر السباعي على إيجاد حل تمثل بأن يكون «دين رئيس الدولة هو الإسلام» وأن يكون «الفقه الإسلامي هو المصدر الوحيد للتشريع» و«حرية الاعتقاد مصونة، والدولة تحترم جميع الأديان السماوية، وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها، على ألا يخل ذلك بالنظام العام» و«الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية».

الملفت هنا أن السباعي نفسه هو من اقترح التعديلات الجديدة ودافع عنها، ولكن هذا لا يعني بأي حال ديمقراطية السباعي بقدر ما يعني براغماتيته لأنه كان من المحال في تلك الفترة تمرير أمراً كهذا، وهو الأمر الذي عاد وتجدد مع دستور ١٩٧٠ الذي حذف حافظ الأسد منه هذه المادة لتعود المعركة هذه المرة من جديد.

إنما أظهرت هذه المرة العمق الطائفي للإخوان كما العمق الطائفي للسلطة التي حكمت باسم البعث؟ حيث أثيرت هنا مسألة (علوية) الرئيس الأسد وعما إذا كان العلويون يعتبرون مسلمين، الأمر الذي يوضح خطر الإخوان ومعاداتهم للديمقراطية والحداثة؛ ودورهم في تعميق الطائفية والشروخ الوطنية مثلهم مثل السلطة البعثية التي عملت على تفعيل هذه المسائل في سبيل بقاء سلطتها.

ولعل ما تبينه لنا الأسطر السابقة، هو أن معركة الدستور عام ١٩٥٠ كانت قبل وصول حزب البعث إلى السلطة وقبل وجوده كتيار قوي على الساحة السورية أساساً، مما يعني أن المشكلة قائمة في بنية التيار الإخواني كما هي قائمة في بنية البعث، والشيء الوحيد الذي ساعد على حل خلاف ١٩٥٠ ضمن المؤسسات الدستورية هو الديمقراطية السورية، ناهيك عن كون الأحزاب الراديكالية الصاعدة (البعث، القومي السوري، الناصرية، الشيوعي..) لم تكن أصبحت قوية ومتجذرة بعد في المجتمع السوري.

مما يعني أنه لم يكن عملياً هناك أية قوة ضدية تواجه الإخوان على اعتبار أن الكتلة الوطنية التي أمسكت بزمام السلطة في مرحلة الاستقلال، تنتهي جذورها إلى الجذور الدينية للإخوان ذاتها بطريقة أو بأخرى، بما يعني أنه كان يمكن حل الأمور ضمن البيت الواحد! وهو ما أصبح متعذراً لاحقاً بعد وصول البعث إلى السلطة ووضع أجندته موضع التطبيق، وهي أجندة متصادمة مع أجندة الإخوان سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

فحزب البعث في مرحلة «صلاح جديد» تبنى نسخة «يساروية» متطرفة فيما يتعلق بالتأميم والإصلاح الزراعي والموقف من البرجوازية السورية التي إن لم يكن الإخوان يتحالفون معها بشكل مباشر فإنهم لا يعادونها، إضافة إلى أن البعث في مرحلتي جديد والأسد، سعى لتطبيق نموذج العلمانية الفرنسية القائمة على الفصل المطلق بين الديني والسياسي، على عكس علمانيات أخرى كالعلمانية الألمانية أو الإنكليزية أو الأميركية، الأمر الذي أشعل صداماً جديداً بين الإخوان والبعث، ولكن هذه المرة بدأ الصدام في ظل مناخ سياسي مختلف عن المناخ الذي كان سائداً في فترة الخمسينات، حيث كان من

الممكن حل الخلاف داخل المؤسسات الدستورية كما رأينا في دستور ١٩٥٠.

الفرق بين صراع ١٩٥٠ وصراع ١٩٧٠ حول الدستور؟

تحدثنا أعلاه من أن القرابة الفكرية بين الكتلة الوطنية والإخوان ساهمت إلى حد ما في حل الخلاف حول دستور ١٩٥٠ داخل إطار البرلمان السوري، دون أن يصل إلى الشارع كما حدث في دستور ١٩٧٠، فما السبب في ذلك؟

وهل هذا يفسر وحده ما حدث؟ طبعاً لا، لأن العامل الأهم يكمن في الديمقراطية التي كانت قائمة في تلك الفترة، وهي الديمقراطية التي سنشهد تراجعها بدءاً من انقلاب حسني الزعيم ١٩٤٩، ونزولاً عند تحولات كثيرة، بدأت تبرز على الساحة السياسية والدولية، وهي كثيرة في تلك المرحلة، ومنها إسقاطات ثورة أكتوبر الروسية بأبعادها الفكرية والشمولية، واحتلال فلسطين، والمقاومة الفلسطينية، ثم أيلول الأسود، فالحرب الأهلية اللبنانية، ناهيك عن تفاقم المسألة الاقتصادية الاجتماعية، وتصاعد قوة الأحزاب الراديكالية، وظاهرة جمال عبد الناصر، والوحدة السورية المصرية، إضافة إلى ثورات وانتفاضات في العالم العربي وأمريكا اللاتينية.

كل ذلك أدى تدريجياً إلى موت الديمقراطية السورية والانتقال من مرحلة الشرعية الدستورية إلى مرحلة الشرعية الثورية التي أوصلت حزب البعث إلى السلطة، لتبدأ مرحلة جديدة، من الصراع بين الطرفين، اللذين كانا حتى ذلك الوقت يتصارعان بطريقة غير مرئية عملياً، باعتبار أن الإخوان ممثلا لتيار المحافظ بمواجهة التيارات التي لعبت دور ممثل الحداثة؛ قبل وصول البعث الذي أصبح مع وجوده في السلطة ممثلاً رسمياً لها، وهذا ما يفسر في جانب منه، انخفاض مستوى الصراع بين البعث وهذه الأحزاب المنتمية إلى عائلة الحداثة إذا ما قورنت بصراعه مع الإخوان.

وهنا مع وصول البعث إلى السلطة وبدء تطبيق شمولية جديدة مستمدة من المناخ الشمولي السوفياتي، بدأت تتولد وتتمظهر صراعات جديدة؛ هي في ظاهرها صراعات بين البعث والإخوان في حين أنها في عمقها، تعود إلى ذلك الصراع القديم الجديد بين أنصار القدامة والحداثة، دون أن يكون هناك فعلياً بعد وصول البعث إلى السلطة أي ممثل للحداثة سوى بالاسم، خاصة بعد أن أدى صراع الطرفين إلى طرد كل اللاعبين الأخرين من الساحة.

الصراعات الأخرى بين الطرفين بعد وصول البعث إلى السلطة

وهنا أصبح وصول البعث إلى السلطة بحد ذاته مولداً لصراعات جديدة، بدأت تبرز بين الطرفين، وسنجمل عددا منها على سبيل المثال لا الحصر، لأن حصرها وتعدادها يحتاج بحثاً مستقلاً، ومنها:

- إن قيام حزب البعث بالتأميم والإصلاح الزراعي ومصادرة الملكيات الكبيرة والخاصة وتوزيعها على الفلاحين، أدى عملياً إلى إفقاد الإخوان أحد مصادر تمويلهم ودعمهم القادمة من هذه الفئات المتضررة، وهو ما يفسر لنا عملياً معارضة مصطفى السباعي، على الرغم من «اشتراكية الإسلام» التي تحدث عنها في كتابه لتوزيع الملكية الخاصة موافقاً فقط على توزيع الأراضي الخاصة بالدولة

على الفلاحين، الأمر الذي شكل عامل صدام مضمر بين البعث والإخوان.

• حتى بعد أن تراجع حافظ الأسد عن السياسة اليسارية لصلاح جديد فيما يتعلق بتوزيع الأراضي والتأميم، فإن الأمر عاد وصب في مصلحته حيث نجح في استمالة التجار إلى صالحه، وهو ما شكل خسارة مزدوجة للإخوان الذين خسروا طرفين مهمين للدعم المادي والمعنوي لهم.

• مع عودة الحياة الديمقراطية إلى سوريا بعد الانفصال تمكن الإخوان المسلمون من الفوز بعشرة مقاعد في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في العام نفسه (١٩٦١). ولكن هذا الواقع لم يستمر ذلك كثيراً إذ جاء انقلاب أذار/مارس ١٩٦٣ الذي جاء بالبعث إلى السلطة، لا ليقضي على هذه المكاسب الإخوانية فحسب، بل أيضاً ليجرد الإخوان من كل شيء تقريباً، ولتبدأ معركة كسر عظم بين الطرفين كانت بوادرها الأولى في معركة جامع السلطان ١٩٦٤ التي بدأت بسبب قيام أحد طلاب الإخوان بكتابة أية على السبورة (**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**) فاعترض عليها بعض الطلاب، وأدى تطور الأمر إلى اعتصام الطلاب في جامع السلطان في حماة بتحريض من مروان حديد وسعيد حوى، ليتدخل الجيش ويحسم المعركة عسكرياً، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى توسيع الهوة بين الإخوان والبعث، ولتبدأ المعارك بالتصاعد بدءاً من هذه اللحظة، خاصة في ظل حكم الطوارئ الذي أصبح دائماً ومستمراً.

• اختلاف موقفي البعث والإخوان من أغلبية المسائل المطروحة على الساحة السياسية: الوحدة العربية، القضية الفلسطينية، الحرب اللبنانية، الأمر الذي زاد من تعقيد المعركة وتباعد الطرفين.

• الصراع بين الطرفين على القواعد، إذ رغم وصول البعث إلى السلطة شكلت له المدن السورية نقاط مقاومة لم يتمكن من اختراق بنيتها الصلبة والمتماسكة اجتماعياً، وهي البنية التي كانت تاريخياً واجتماعياً أقرب للإخوان من السلطة، وعليه كان الصراع بينهما يتخذ طابع الصراع الشرس لكسب الأنصار. وهنا شكل الأمر للنخبة البعثية الحاكمة مصدر أرق لقدرة الإخوان على كسب هذه الفئات وعجزهم عن الوصول لها، في الوقت الذي أدت سياستهم في السلطة إلى خسارة قواعدهم الاجتماعية التقليدية في أرياف بعد انكشاف سلطويتهم وفسادهم.

• أدت الدكتاتورية البعثية وسعيها لاحتكار السلطة والهيمنة على المجتمع من خلال تدجين النقابات وقمع المجتمع المدني ومراقبة الجوامع والأوقاف والجمعيات الخيرية إلى ضرب وتقليل التدفقات المالية التي تصل الإخوان، بخاصة بعد أن تمكنت السلطة البعثية أيضاً من وقف تدفقاتهم من تبرعات التجار من خلال تمكن الأسد من جذبهم إلى صفهم، الأمر الذي شكل عامل صراع وتوتر بين الطرفين.

• لعب الأسد على بناء قوى دينية جديدة موالية له داخل الصف الديني، بهدف شق وحدة الصف الإسلامي من جهة وبناء شرعية دينية لحكمه بات بحاجة لها بعد التشكيك بإسلاميته. ولهذا عمل على بناء ودعم وصناعة رجال دين موالين له، يتحدثون باسمه إلى قواعدهم التي لا يستطيع الوصول لها، بما يساعد على سحب هذه القواعد من بين يدي الإخوان والخصوم الأخرين. وهذا ما يتجلى بوضوح في معركة مفتي الجمهورية، حيث ألقى حزب البعث بثقله ضد ترشيح حسن حبنكة الميداني

لصالح أحمد كفتارو عام ١٩٦٥ وقد عين الأسد كفتارو نفسه عضواً في مجلس الشعب. وإذا عرفنا أن حسن حبنكة وسعيد حوى كانا من أهم رجال الدين الذين قادوا المعركة ضد دستور الأسد عام ١٩٧٠، فسيتضح لنا المعنى العميق الكامن خلف كل ذلك.

• فشل الإخوان في إيجاد شخصية تمتلك الكاريزما القيادية والدبلوماسية التي كان يمتلكها مصطفى السباعي؛ مقابل الراديكالية الإسلاموية للأستاذ عصام العطار؛ فلم تنتج حركة الإخوان القائد بعد خروج العطار من سوريا؛ في حين استفاد البعث من سيطرته على الجيش واستخدامه مبدأ تجفيف الحياة السياسية بشكل كامل.

ختاماً

في الختام، يمكن القول أنه نظراً للضدية التي حكمت هذا الصراع بين الإخوان والبعث كما شرحنا أعلاه، وفقاً لجذوره العميقة، فإن هذا الصراع كان محكوماً بواحد من اثنين، خاصة بعد أن دُمرت التجربة الديمقراطية التي كان يمكن لها أن تحل هذا الصراع داخل المؤسسات، إما بأن يتحول أحد الطرفين، بأن يصبح البعث ديمقراطياً مؤمناً بتداول السلطة أو أن يصبح الإخوان أقل راديكالية وأكثر تصالحاً مع الحداثة ومفرداتها، أو أن يصل الطرفان حكماً إلى الصدام المطلق، نظراً لاستحالة إدارة كل هذه التناقضات العميقة لفترة طويلة، خاصة بعد أن أصبحت تلقي بظلها على كافة المسائل الأخرى (الدولة، السلطة، المجتمع، الاقتصاد، السياسة...). وطالما أن الإطار السياسي الشمولي لم يكن يسمح بذلك، بل ساعد في تسارع القطارين السائرين على سكة واحدة باتجاهين مختلفين، وهو ما أوصل إلى الصدام الذي كان مقدراً، باعتباره صراعا ضدياً لا مكان فيه لأحد إلا بفناء الآخر رمزياً على الأقل، وهو ما حدث في ثمانيات القرن الماضي.

المصادر والمراجع:

١. يثرب الجديدة، محمد جمال باروت، دار الريس

٢. مجلة قلمون، العددان الثالث عشر والرابع عشر، التفاعل بين الدين والمجتمع في سورية ١٩٢٠/ ٢٠٢٠.

٣. الإسلام السياسي في سورية، رضوان زيادة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد ١٣٧.

٤. الأحزاب السياسية في سورية، السرية والعلنية، هاشم عثمان، دار الريس.

٥. الإسلام والحداثة والربيع العربي، فرانسيس فوكوياما، المركز الثقافي العربي.